الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«باركليز»: الخليج يحتاج 170 مليار دولار تمويلاً خارجياً

قدر تقرير لبنك باركليز أن يبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية لدول الخليج 170 مليار دولار خلال العامين الحالي والمقبل، وذلك بافتراض استقرار أسعار الصرف.
وتوقع التقرير أن تبلغ احتياجات تمويل المالية العامة 175 مليار دولار هذا العام، ستؤمن من الودائع الحكومية والاقتراض.وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الخليج، فقد خفض بنك باركليز توقعاته إلى 2,5٪ في 2016 من 3,2٪ كان قد قدرها سابقا في ضوء تأثير تراجع السيولة المصرفية على الإقراض والتأثير السلبي لقوة الدولار، إضافة الى تراجع أسعار النفط.

بعد وصول الأسعار إلى القاع وخسارة سوقية حادة

الحكومة تغير تكتيكها وتشتري أسهماً قيادية

- الهيئة العامة للاستثمار ترفع ملكيتها في بنك الخليج إلى 18,6٪
- التأمينات تزيدها في «أجيليتي» إلى 20,57٪ و«فيفا» و«الصناعات الوطنية»

أحمد موسى

رغم إعلان الحكومة الكويتية نيتها بيع استثمارات لها في شركات مدرجة بالبورصة ثم إرجاء تلك الخطوة حتى النصف الاول من عام 2016 بسبب هبوط الأسعار، يبدو أن هناك تغييرات أجريت على استراتيجيتها الاستثمارية مع وصول أسعار الأسهم إلى القاع وبلوغها مستويات مغرية للشراء، إضافة إلى ذلك ارتفاع عوائد التوزيع لأسهم دفاعية مثل البنوك والاتصالات مع اقترب موعد اعلان نتائج عام 2015.

فالهيئة العامة للاستثمار التي أعلنت مع نهاية عام 2015 إرجاء بيع ملكيتها في الشركة الكويتية للاستثمار عن طريق الاكتتاب العام بسبب ظروف السوق، قامت خلال الأسبوع الجاري برفع ملكيتها في بنك الخليج من 16٪ إلى 18,3٪ الأمر الذي ينبأ بتغيير في استراتيجيتها مع وصول السوق إلى ادنى مستوى له منذ 12 عاما.

وبحسب البيانات الخاصة بهيكل ملكية الشركات فإن الهيئة العامة للاستثمار فقدت نحو 300 مليون دينار من القيمة السوقية بملكيتها في 9 شركات مدرجة بالبورصة وتتخطى حصتها 5٪، لتبلغ بحلول يناير الجاري نحو 1,2 مليار دينار مقابل 1,5 مليار دينار في منتصف عام 2015.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قالت في أكتوبر 2014 إنها حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على «بيع مساهماتها» في الشركة الكويتية للاستثمار وبيت التمويل الكويتي وشركة زين للاتصالات المتنقلة لكنها أرجأت بيع أسهمها في «زين» و«بيتك» و«الكويتية للاستثمار».

ويأتي رفع ملكية الهيئة العامة للاستثمار في بنك الخليج في الوقت الذي نفي فيه بيت التمويل الكويتي (بيتك) قيام الهيئة العامة للأوقاف بتخفيض ملكيتها البالغة 7,3٪ لينفي أي اتجاه بيعي خلال الفترة الحالية للاستثمارات الحكومية بالبورصة، وربما اتجاه الشراء هو الاكثر منطقيا كما اكد ذلك رفع الملكية في بنك الخليج.

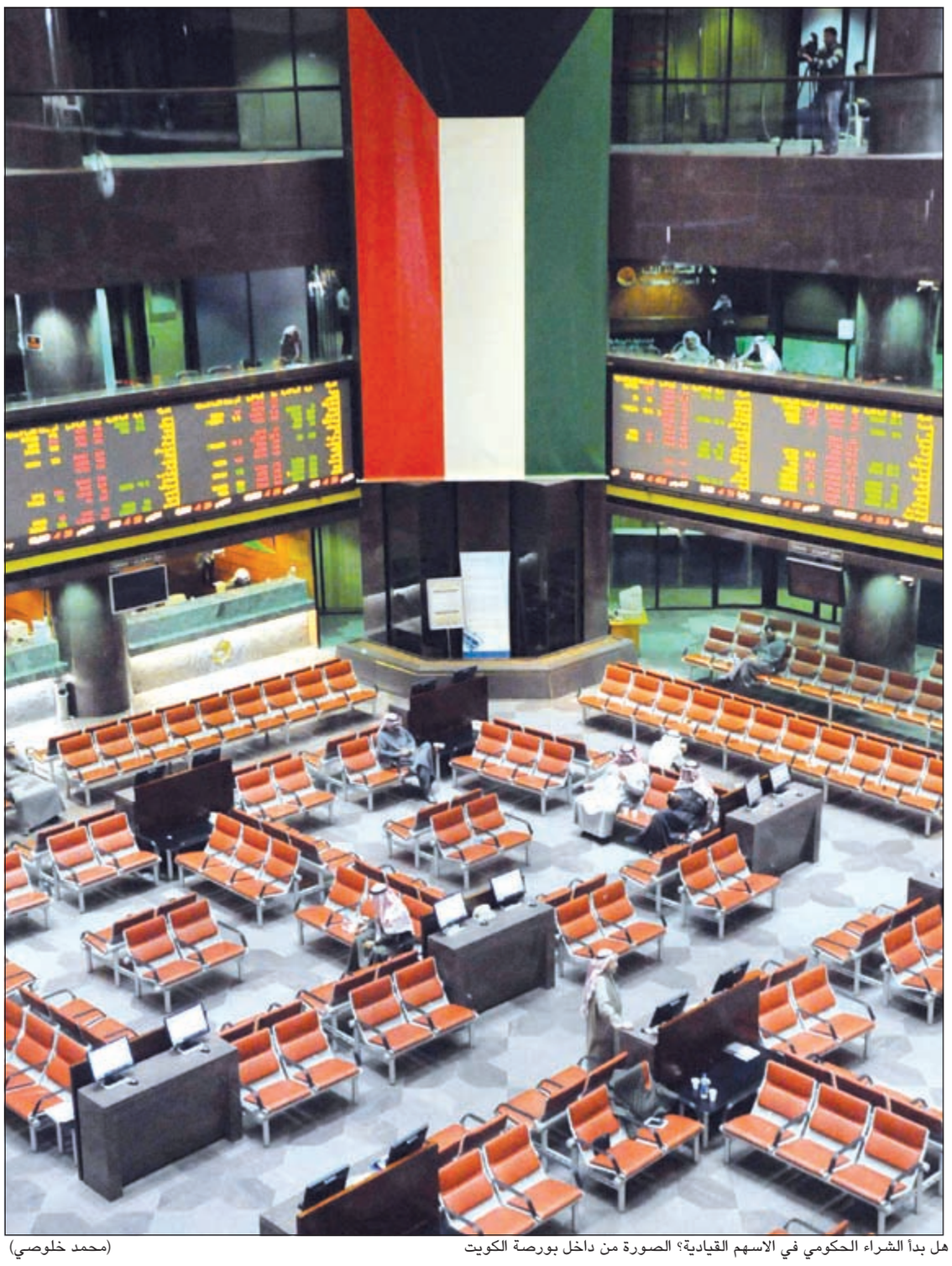
هل بدأ الشراء الحكومي في الاسهم القيادية؟ الصورة من داخل بورصة الكويت (محمد خلوصي)

مشتريات حكومية في أسهم التوزيعات لتعويض الخسائر السوقية

وتظهر حركة تعاملات بالبورصة خلال شهر ديسمبر من 2015 توجه المؤسسات إلى الشراء بصافي 34 مليون دينار حيث أجروا عمليات شراء بقيمة 66 مليون دينار مقابل بيع بقيمة 32 مليون دينار.

ويأتي التغيير في السياسة الحكومية تجاه أسهم الشركات في وقت خسرت فيه البورصة الكويتية نحو 6 مليارات دينار خلال عام 2015 والشهر الأول من عام 2016 بسبب التراجعات الحادة في أسعار النفط التي هوت به بنحو 60٪ منذ أعلى مستوى له في 2014 ليصل إلى مستويات أقل من 20 دولارا.

وبجانب الهيئة العامة للاستثمار جاءت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لترفع ملكيته في شركة أجيليتي للمخازن العمومية التي وزعت أرباحا نقدية خلال الأربع سنوات الماضية بنحو 500 مليون دولار إلى 20,57٪ من 19,9٪ وزيادة حصتها في «فيفا» 16 ديسمبر الماضي إلى 10,63٪، كما رفعت حصتها في شركة الصناعات الوطنية إلى 9,95٪.

وتمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصصا في 24 شركة مدرجة بالبورصة ببلغ إجمالي قيمتها السوقية نحو مليار دينار كويتي، فيما تبلغ ملكية الهيئة العامة للأوقاف في نحو 5 شركات قرابة 250 مليون دينار.

التطبيق سيشمل العقود المنتهية اعتباراً من السنة المالية

150٪ زيادة عقود إيجارات عقارات الدولة

محمود فاروق

قالت مصادر حكومية لـ «الأنباء» إن وزارة المالية تنوى تجديد عقود إيجارات العقارات المملوكة للدولة بزيادة بحدود 150٪ مع بداية السنة المالية الجديدة 2017/2016.

وذكرت المصادر أن هناك عقودا إيجارية انتهت بالفعل منذ فترة ولم تجددها الوزارة حتى الآن، نظرا لعدم استقرار قرارها على نسبة الزيادة الجديدة. وبينت أن هناك عقودا لم تجدد ومازالت على قيمتها المتدنية منذ ما يقارب الـ 20 عاما، وهي التي تحتاج إلى إعادة نظر في قيمتها الإيجارية لتواكب الأسعار الحالية بالسوق التي ارتفعت لـ 5 أضعاف عما هي عليه الآن - حسب قول المصادر-.

وأشارت المصادر إلى أن «المالية» مازالت تنظر في عقود الإيجارات الخاصة بالمشاريع والمنتجعات والمتنزهات التي انتهت عقودها ولم تجددها حتى الآن. وأوضحت أن هناك دعاوى قضائية مازالت تنظر أمام القضاء تتعلق بهذه العقود، مما يؤخر النظر فيها حاليا.

عقود لم تجدد منذ 20 سنة.. وحان وقت رفعها في ظل أزمة النفط

القيمة المتداولة حالياً لعقارات الدولة غير عادلة.. والطلب لن يتأثر بعد الزيادة

وقالت المصادر: «إن هذا الملف تحت تصرف إدارة عقود أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية، وكانت هناك دراسة متعلقة بذلك الشأن تم الانتهاء منها بنهاية العام الماضي، ووفق التوصيات المرفوعة لدينا ستطبق الزيادة على جميع العقود الإيجارية المجددة مع بداية السنة المالية الجديدة».

ومن المعروف أن قطاع أملاك الدولة التابع لوزارة المالية هو من يدير جميع عمليات التعاقد الخاصة بأملاك الدولة المحلية.

وبخصوص مدى انعكاس زيادة ايجارات عقارات الدولة قالت المصادر إن القيمة المتداولة حاليا لعقارات أملاك الدولة غير عادلة، وعندما يتم تعديلها لتواكب الأسعار الحالية سيكون تأثيرها محدود، وليس كما المتوقع أن تتراجع القيمة المتداولة لها عند التنازلات عن حق الانتفاع.

وأوضحت المصادر أن العائد العقارات المملوكة للدولة سيظل جيداً بعد تطبيق الزيادة الإيجارية، ولذلك فإن الطلب عليه لن يتأثر أو يقل أو يتغير، بل من المتوقع أن يشهد مزيدا من الإقبال لتنافسية ايجارات الدولة.

الدنمارك الأقل فساداً على مستوى العالم في 2015

الكويت الـ 6 عربياً ضمن الدول الأقل فساداً

د.ب.أ: أظهر التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم تحسن تصنيف الكويت من ضمن مجموعة من الدول العربية سجلت تقدما في مكافحة الفساد في مقابل تراجع تصنيف مجموعة دول أخرى خلال العام الماضي، وصنفت الدنمارك باعتبارها الدولة الأقل فسادا في العالم بينما اعتبرت كوريا الشمالية والصومال الأكثر فسادا.

وحلت الكويت في المركز السادس بين الدول العربية في مكافحة الفساد مسجلة 49 نقطة مقابل 44 نقطة خلال العام السابق، وذلك وفق المؤشر السنوي للمنظمة والذي يضم 168 دولة، فيما حلت قطر المركز الأول عربيا مسجلة 71 نقطة مقابل 69 نقطة في 2014، وجاءت الأردن في المركز الثاني مسجلة 53 نقطة مقابل 49 نقطة في العام السابق، والسعودية في المركز الثالث حيث حصلت على 52 نقطة خلال العام الماضي مقابل 49 نقطة في العام السابق، وتلتها البحرين التي سجلت 51 نقطة مقابل 49 نقطة.

وأشار التقرير إلى تحسن تصنيف مصر التي سجلت تراجعا طفيفا في التقييم حيث سجلت 36 نقطة مقابل37 نقطة العام الماضي، ورغم تراجع التقييم تحسن ترتيب مصر على المؤشر حيث قفزت إلى المركز 88 على مستوى العالم خلال العام الماضي مقابل المركز 94 في 2014.

كما تراجع تصنيف الدول العربية التي تعاني من صراعات مسلحة داخلية مثل سورية واليمن وليبيا والعراق والصومال التي احتلت المركز الأخير على مستوى العالم مسجلة 8 نقاط فقط.

وأظهر المؤشر استقرار تصنيف الجزائر عند مستوى 36 نقطة دون تغيير، في حين تراجع تصنيف سورية من 20 نقطة إلى 18 نقطة، واليمن من 19 إلى 18 نقطة.

من ناحيتها، قالت مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة الشفافية الدولية غادة الصغير في تقرير: «مرة أخرى فإن ثلاثة من بين أكثر 10 دول فسادا في العالم موجودة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي العراق وليبيا والسودان. ويعني استمرار الصراعات الكارثية في هذه الدول ودول أخرى أن أي جهود لتعزيز المؤسسات والدولة قد واجهت عقبة كبيرة».

وأشارت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي امس الى أن البرازيل وليبيا من بين خمس دول زادت فيها مستويات الفساد بشكل ملحوظ خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وسجلت الدولتان الدرجة 38 و16 نقطة على التوالي في ترتيب المنظمة لـ 168 دولة بناء على إساءة استخدام السلطة والرشوة في القطاع العام.

والدول الثلاث الأخرى التي ارتفع فيها معدل الفساد منذ عام 2012 هي أستراليا (التي سجلت الدرجة 79) وإسبانيا (58) وتركيا (42).

ترتيب الدول العربية بمؤشر مدركات الفساد لعام 2015			
الترتيب	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر
1	22	قطر	71
2	23	الإمارات	70
3	45	الأردن	53
4	48	السعودية	52
5	50	البحرين	51
6	55	الكويت	49
7	60	عمان	45
8	76	تونس	38
9	88	الجزائر	36
10	88	مصر	36
11	88	المغرب	36
12	99	جيبوتي	34
13	112	موريتانيا	31
14	123	لبنان	28
15	136	جزر القمر	26
16	154	سورية	18
17	154	اليمن	18
18	161	العراق	16
19	161	ليبيا	16
20	165	السودان	12
21	167	الصومال	8

توقعات بانخفاض إيراداتها بالربع الثاني لأول مرة منذ 13 عاماً

«آبل» متشائمة

مبيعات «آيفون» حققت الجزء الأكبر من إيرادات الشركة (أ.ف.ب)

توقعت شركة «ابل» تراجع إيراداتها في الربع الثاني من العام المالي 2016، والذي يقابل الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، إلى ما بين 50 مليار دولار و53 مليار دولار، وهذه المرة نبرة آبل متشائمة وسط توقعات من الشركة بانخفاض مبيعاتها، ما يعني هذا أول انخفاض لإيراداتها في 13 عاما.

في حين أعلنت الشركة الأميركية أنها حققت أرباحا قياسية في الربع المالي الأول المنتهي في 26 من ديسمبر الماضي بلغت 18,4 مليار دولار أو ما يعادل 3,28 دولارات للسهم الواحد.

وأظهر تقرير مالي لعملاق الإلكترونيات الأميركي أن الشركة حققت مبيعات قياسية في الفترة نفسها (ثلاثة أشهر) بلغت 75,9 مليار دولار.

وتشير الأرقام الكلية لمبيعات «ابل» خلال الربع الأول من العام المالي الحالي الى أن مبيعات هواتف «آيفون» بلغت 74,8 مليون هاتف، وهو رقم قريب لمبيعات «آيفون» خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

بينما سجلت مبيعات الحاسب اللوحي «آيباد» تراجعا من 21,4 مليون جهاز في الربع المالي الأول في 2015 إلى 16,1 مليون جهاز في الربع المالي الأول في 2016. وبلغت مبيعات الحواسيب المكتبية «ماك» 5,3 ملايين جهاز في الفترة نفسها. وبذلك تكون مبيعات هواتف «آيفون» حققت الجزء الأكبر من إيرادات شركة «ابل» للإلكترونيات.